الأمم المتحدة

E/HLS/2016/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 July 2016

دورة عام ٢٠١٦
الجزء الرفيع المستوى
البند ٥ من جدول الأعمال

الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ بشأن الموضوع السنوي ”تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى تحقيق النتائج“

الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول موضوع ”ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد“

نحن، الوزراء والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك،

١ - نتعهد بألا يتخلف أحد عن الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشدد في هذا المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد للمرة الأولى في أعقاب الاعتماد التاريخي لهذه الخطة، على ضرورة تحقيق أهدافها الـ ١٧ المتعلقة بالتنمية المستدامة وغاياتها الـ ١٦٩ لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع. ونؤكد أن خطة عام ٢٠٣٠ هي خطة تحويلية عالمية محورها الإنسان وأن أهدافها وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهي خطة عمل للناس، ولكوكب الأرض والرخاء الذي يسعى أيضا لتعزيز السلم العالمي في جو من الحرية أفسح، ينفذها جميع البلدان وأصحاب المصلحة الذين يعملون في شراكة تعاونية. ونؤكد من جديد جميع المبادئ المعترف بها في الخطة، وبأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة؛

120816 110816 16-13197 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - نؤكد على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى مدعو إلى توفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأنه يضطلع بدور مركزي في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض لخطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، والعمل في انسجام وتعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأجهزة والمنتديات الأخرى ذات الصلة، وفقا للولايات القائمة. وسيعمل هذا المنتدى في جملة أمور، على تسهيل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وتنسيق سياسات التنمية المستدامة، معتبرا أن خطة عام ٢٠٣٠ تسري على الجميع، وتراعي اختلاف الواقع الوطني والقدرات ومستويات التنمية، وتحترم الحيز السياسي الخاص بكل بلد من البلدان، وأنه سيتم تنفيذها بما يتفق مع الحقوق السيادية للدول والتزاماتها بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛

٣ - نرحب بالجهود المبكرة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات، بالاستناد إلى إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي لمعالجة الأعمال التي لم تنجز بعد. وتشجعنا هذه الجهود، ونتطلع في هذه السنة الأولى من تنفيذها، إلى إحراز مزيد من التقدم في جملة أمور، في تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتعزيزها، والتوفيق بين السياسات القائمة مع خطة العمل العالمية الجديدة، وزيادة الاتساق والتكامل على صعيد السياسات وعلى نطاق المنظومة لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، والتصدي لمعالجة التحديات الحالية والمستجدة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة وبالاعتماد على البيانات، وتفضيل البيئات التمكينية القائمة على المشاركة والتعاون على جميع المستويات. ونحيط علما مع التقدير بالتقرير المرحلي السنوي الأول للأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة؛

٤ - وبعد أن نظرنا في موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، وهو ''ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد''، قمنا بتسليط الضوء في هذا الصدد على أن كرامة الإنسان هي أمر أساسي، وعلى أننا نسعى أولا للوصول إلى أكثر الناس تخلفا عن الركب وأكثرهم ضعفا. وإننا من أجل كفالة ألا يتخلف عن الركب أحد، نعمل على القضاء على الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، من خلال جملة أمور منها، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وحماية البيئة وتعزيز الاندماج الاجتماعي بطريقة متكاملة. وسنعمل على كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. كما سنسعى إلى إيجاد مجتمعات مسالمة جامعة، وسنحترم جميع حقوق الإنسان ونعززها، ونشجع إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل لا يتخلف فيه عن الركب أي بلد أو شعب أو شخص، ويتيح

العمل اللائق وسبل كسب الرزق المنتجة للجميع، ويحافظ في الوقت نفسه على كوكب الأرض لما فيه صالح أطفالنا والأجيال المقبلة. ونحن نسعى جاهدين من أجل عالم يسوده السلام، خال من الخوف والعنف، وخال من الإرهاب. ونحن نتعهد بجعل هذا العالم حقيقة واقعة؛

٥ - نلتزم ، في سعينا لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، بأن نركز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك كفالة إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفا عن الركب ومشاركتهم. ونرى في هذا الصدد، أن من الأهمية بمكان، حماية الضعفاء وتمكينهم. ونشير إلى أن الذين تبرز احتياجاتهم في خطة عام ٢٠٣٠ يشملون جميع الأطفال والمراهقين والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكبار السن، والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين والمهاجرين والسكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، والشعوب في المناطق المتضررة من الإرهاب والنزاع؛

٦ - نؤكد أننا ملتزمون، لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، بإقامة عالم خال من الفقر والجوع والمرض والعوز والتدهور البيئي تزدهر فيه جميع أشكال الحياة؛ عالم تُمحي فيه الأمية ويتمتع الجميع بإمكانية الحصول على التعليم الجيد على جميع المستويات وعلى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتكفل فيه السلامة البدنية والصحة العقلية والرفاه الاجتماعي، ونؤكد فيه مجدداً التزامَاتنا فيما يتعلق بحق الإنسان في الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتتوافر فيه النظافة الصحية المحسنة، ويوجد فيه الغذاء الكافي والصحي والمغذي الذي يمكن الحصول عليه بأسعار معقولة؛

٧ - نسلّم بأنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام وأمن وبأن السلام والأمن سيكونان معرضين للخطر دون التنمية المستدامة. وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بالحاجة إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة وجامعة توفر المساواة في الوصول إلى العدالة وتقوم على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وعلى سيادة القانون الفعالة والحكم الرشيد على جميع المستويات وعلى مؤسسات فعالة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة. وتتصدى الخطة لمعالجة العوامل التي تؤدي إلى العنف وانعدام الأمن والظلم، كعدم المساواة والفساد وسوء الإدارة وتدفقات الأموال والأسلحة غير المشروعة. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل حل النزاعات أو منع نشوبها ودعم البلدان الخارجة من النزاع، بما في ذلك من خلال كفالة أن يكون للمرأة دور في بناء السلام وبناء الدولة. وندعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات التي تحول دون الإعمال

الكامل لحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، والتي لا تزال تؤثر سلبا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على البيئة المحيطة بها؛

٨ - نؤكد أن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والسلام والعدالة والمساواة وعدم التمييز، أمر أساسي لالتزامنا بألا يتخلف عن الركب أحد. ويشمل التزامنا أيضا احترام تنوع الأعراق والانتماء الإثني والتنوع الثقافي، وتكافؤ الفرص، بما يتيح الإعمال الكامل للإمكانات البشرية والمساهمة في تحقيق الازدهار العميم. ونحن ملتزمون بعالم يستثمر في أبنائه وشبابه، ويكبر فيه كل طفل متحررا من كل أشكال العنف والاستغلال. ونتصور عالما يتاح فيه لكل امرأة وفتاة التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين وتُزال فيه جميع الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن. وسوف نسعى جاهدين من أجل عالم تكون فيه الشابات والشبان هم العوامل الرئيسية للتغيير، الذي تدعمه ثقافة الابتكار والاستدامة والشمولية، لإتاحة بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ومجتمعاتهم؛ عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإبداع والإشراك الاجتماعي للجميع وتلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفا؛

٩ - نؤكد أيضاً التزامنا بتحقيق عالم يتمتع فيه كل بلد بنمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام، ويوفر العمل اللائق للجميع، وتتسم فيه أنماط الاستهلاك والإنتاج واستخدام جميع الموارد الطبيعية بالاستدامة؛ عالم تراعِي فيه التنمية اعتبارات المناخ وتحترم التنوع البيولوجي، ونصلح فيه جميع النظم الإيكولوجية ونحافظ عليها ونستخدمها على نحو مستدام، ونعزز فيه تعاوننا لمنع تدهور البيئة، ونشجع فيه القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث؛ عالم تتسم فيه المستوطنات البشرية وتطبيقات التكنولوجيا بشمول الجميع والأمان والمرونة والاستدامة، وتتوفر فيه للجميع نظم النقل والطاقة الآمنة والموثوقة والمستدامة وبأسعار معقولة؛ عالم تعيش فيه الإنسانية في وئام مع الطبيعة وتتوفر فيه الحماية للأحياء البرية وأنواع الأحياء الأخرى؛

١٠ - نشدد على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهم إسهاما بالغ الأهمية في إحراز التقدم في جميع الأهداف والغايات. ويجب أن تتمتع النساء والفتيات على قدم المساواة بإمكانية الحصول على التعليم الجيد في جميع المستويات، وعلى خدمات الرعاية الصحية، والموارد الاقتصادية والطبيعية، والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، وأن يتاح لهن تكافؤ الفرص مع الرجال والفتيان في العمل والقيادة واتخاذ القرارات على جميع المستويات. وسنعمل على تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات من أجل سد الفجوة بين الجنسين وتعزيز الدعم للمؤسسات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين

جميع النساء والفتيات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ونحن نسعى جاهدين من أجل تحقيق عالم يتم القضاء فيه على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات بسبل منها إشراك الرجال والفتيان. ويتسم تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ببالغ الأهمية؛

١١ - نرحب بالإسهامات العديدة التي تُقدمها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والمنتديات ذات الصلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وإننا في سياق الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نرحب بأعماله السنوية، بما في ذلك أعمال لجانه وأجزائه الوظيفية والإقليمية، التي استرشدت بموضوع ''تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من إعلان الالتزامات إلى تحقيق النتائج''. فالمجلس يضطلع بدور رئيسي في دعم جهودنا الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، وذلك بسبل منها التصدي للتحديات القائمة والناشئة، وتيسير مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة. ونشيد بالإسهامات الهامة التي تقدمها منتديات المجلس المعنية بالشباب والشراكات والتعاون الإنمائي؛ وأجزاؤه المعنية بالأنشطة التنفيذية والتكامل والشؤون الإنسانية؛ واجتماعاته الخاصة بشأن عدم المساواة وظاهرة النينيو وفيروس زيكا؛ وحواره بشأن الموقع الذي تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة عام ٢٠٣٠، الذي دُعي إلى إجرائه ليسترشد به استعراض السياسات الشامل القادم، الذي يجرى كل أربع سنوات، وذلك من بين الأنشطة الأخرى ذات الصلة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونتطلع إلى إسهامات المجلس وغيره من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في السنوات المقبلة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعراضات المواضيعية لخطة عام ٢٠٣٠؛

١٢ - نشدد، في ما يتعلق بالمناقشة المواضيعية في الجزء الرفيع المستوى للمجلس حول موضوع ''الهياكل الأساسية من أجل التنمية المستدامة للجميع''، على الاهتمام الذي توليه خطة عام ٢٠٣٠ لبناء هياكل أساسية قادرة على التحمل، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار. ونحن ملتزمون بمعالجة الثغرات في الهياكل الأساسية بسبل منها تحسين الاستثمارات والمضي في بناء القدرات ضمن إطار متماسك من السياسات، ونعتبر ذلك عنصرا رئيسيا للحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها. ونشدد أيضاً على أن الهياكل الأساسية ينبغي أن تكون آمنة ويسهل الوصول إليها،

وأن يكون محورها الإنسان، وأن تعزز الاندماج الاقتصادي وإمكانيات الاتصال لضمان ألا يتخلف عن الركب أحد؛

١٣ - نقرّ بأن حجم خطة عام ٢٠٣٠ وطموحها يتطلبان تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة لكفالة تنفيذ الخطة، والعمل بروح من التضامن العالمي، ولا سيما مع أشد الناس فقرا وضعفا. ونحن ملتزمون تماما بذلك، وبالانتقال من الإعلان عن الالتزامات إلى تحقيق النتائج، بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة. وإن توفير وسائل التنفيذ، ولا سيما على النحو المبين في الهدف ١٧ وفي كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، ودعمها بالسياسات والإجراءات الملموسة الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠، أمر بالغ الأهمية في تحقيق أهدافنا الطموحة وضمان ألا يتخلف عن الركب أحد؛

١٤ - نرحب في هذا الصدد، في جملة أمور، بعقد المنتدى الافتتاحي المعني بتمويل التنمية، ونحيط علما باستنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في عملية المتابعة. ونرحب أيضا بالأعمال التي تضطلع بها فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات، كما نرحب بالتقدم المحرز في تشغيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا وعقد المنتدى الافتتاحي المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي له أهمية في أمور منها المساعدة على تيسير تطوير التكنولوجيات ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونقلها ونشرها. ونتطلع إلى إنشاء المنتدى الإلكتروني باعتباره جزءا من الآلية. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تشغيل مصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا؛

١٥ - نؤكد أهمية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها بشكل تشاركي وشامل على جميع المستويات. ونقرّ بالمسؤوليات الأساسية المنوطة بالحكومات في هذا الصدد، كما نقرّ بمساهمة البرلمانات والحكومات على الصعيد دون الوطني وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الخيرية. فمشاركتهم تدعم الخضوع للمساءلة أمام مواطنينا وتزيد من فعالية عملنا بتعزيز أوجه التآزر، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتعاون الدولي، وتبادل أفضل الممارسات والتعلم المتبادل. ونرحب بمشاركة وإسهامات المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ونشجع مشاركتهم المستمرة في ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد؛

١٦ - نشدد على أن توافر واستخدام بيانات مصنفة موثوقة عالية الجودة ويسهل الوصول إليها في الوقت المناسب يدعمان جهودنا الرامية إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب بسبل منها تحديد أوجه عدم المساواة. وينبغي أن تقوم تلك البيانات بقياس الفقر بجميع صوره وأبعاده، وكذلك التقدم المحرز في التنمية المستدامة، لكشف أوجه التفاوت والثغرات وحالات التقدم والتحديات المتكررة، ولتحديد حلول مبتكرة وتوجيه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات. ونحن ملتزمون بتوسيع نطاق مقاييس التقدم لتكميل مقياس الناتج المحلي الإجمالي. ونحث الحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية، على مساعدة البلدان النامية على مواصلة بناء القدرات وتعزيزها في مجالات جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها على جميع المستويات، مع مراعاة أن الاستعراض العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ سيستند في المقام الأول إلى مصادر البيانات الرسمية الوطنية. ونرحب بقرار اللجنة الإحصائية بشأن إطار المؤشر العالمي لأهداف وغايات التنمية المستدامة، الذي أعده فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة باعتباره يمثل نقطة انطلاق عملية، ونتطلع إلى تنفيذه ومواصلة تحسينه بطريقة شاملة وشفافة؛

١٧ - نثني على البلدان الاثنين والعشرين[(١)] التي قدمت استعراضات وطنية طوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦، ونشيد بروح الالتزام والقيادة التي تحلت بها هذه الدول في خطواتها الأولى من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال إدماج الخطة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها في مجال التنمية المستدامة. فينبغي أن تكون الاستعراضات القطرية التي تجرى على الصعيد الوطني أساسا للاستعراضات الطوعية التي تجرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، حسب الاقتضاء. وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، يمكن لهذه الاستعراضات أن تعزز المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ الخطة، وذلك بالتشجيع على تولي زمام الأمور على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومن ثم تعزيز جهودنا الرامية لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. ونشدد على أهمية بناء القدرات الوطنية في مجال المتابعة والاستعراض، وعلى منافع تقديم المساعدة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك من خلال توجيهاتٍ ومنهجياتٍ طوعية لمعالجة مسائل مثل أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة.

(١) إستونيا، وألمانيا، وأوغندا، وتركيا، وتوغو، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وساموا، وسويسرا، وسيراليون، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفترويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وكولومبيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والنرويج.

ونشجع البلدان على أن تضع في اعتبارها الخبرة المكتسبة والدروس المستفادة من هذه الاستعراضات القطرية الطوعية الاثنين والعشرين، وعلى أن تتطوع في السنوات المقبلة؛

١٨ - نسلّم بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عملية متابعتها واستعراضها، بوسائل منها تعزيز التعلم من الأقران والتعاون معهم بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حسب الاقتضاء، والمساعدة على الربط بين المستويين الوطني والعالمي للتنفيذ. ونرحب في هذا الصدد، بتحديد وتطوير وتنظيم المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المناسبة بشأن التنمية المستدامة؛

١٩ - نشدد على أن الحد من قابلية التأثر بتغير المناخ هو تحد عالمي يواجهه الجميع، لا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر. ونعترف بأوجه التآزر بين اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونرحب باتفاق باريس، الذي ستتخذ بموجبه جميع الأطراف إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، ونتطلع في هذا الصدد إلى سرعة التصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه، وبدء نفاذه وتنفيذه في وقت مبكر. ونتطلع أيضا إلى تعبئة الموارد للمساعدة على تنفيذه. وندرك الاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ[٢]؛

٢٠ - نؤكد من جديد أن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتستحق أشد البلدان ضعفا، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، اهتماما خاصا، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل. ونرحب في هذا الصدد بالتقدم المحرز حتى الآن، ونؤكد من جديد دعمنا لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، ونؤكد من جديد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك لضمان ألا يتخلف عن الركب أحد. ونحيط علما أيضا بالمبادئ التي حددتها في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة مجموعة الدول الضعيفة السبع المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة؛

(٢) على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢١ - نتطلع إلى جميع العمليات الحكومية الدولية الجارية والمقبلة التي ستسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في كيتو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ والاجتماع العام الرفيع المستوى للأمم المتحدة المقرر عقده في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين؛ والمؤتمر الثالث عشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؛ ومؤتمر قمة مجموعة العشرين المقرر عقده في هانغدجو، الصين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ونوصي بأن يجري التركيز على ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد في هذه العمليات وفي الجهود الأخرى التي تشمل، في جملة أمور، إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ونشدد على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لكفالة توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠، مع مراعاة طابعها المتكامل وغير القابل للتجزئة؛

٢٢ - نؤيد نتائج العملية التشاورية بشأن نطاق تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومنهجية إعداده وتواتره وبشأن علاقته بالتقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في مرفق هذا الإعلان؛

٢٣ - يشجعنا، على الرغم من التحديات المتنوعة الجديدة التي نشأت بعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، الحماس والابتكار والتفاني الذي تبديه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة التي تشارك بالفعل في تنفيذها، في إطار شراكات تعاونية، مما يدل على أنها خطة الشعوب وضعتها الشعوب من أجل الشعوب. وفي هذه الصدد، نتطلع إلى استمرار تنفيذها تنفيذا شاملا ونحث على بذل جميع الجهود للوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب وضمان ألا يتخلف عن الركب أحد.

الجلسة العامة ٤٣
٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

المرفق

تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي:

النطاق والتواتر والمنهجية والصلة بالتقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة

نحن، الوزراء والممثلين السامين، المجتمعين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك،

النطاق

إذ نشير إلى الفقرة ٨٣ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

١ - نشدد على أن تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي هو أحد العناصر الهامة في عملية المتابعة والاستعراض لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢ - نشدد أيضاً على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيسترشد بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، الذي سيعزز تضافر عنصري العلم والسياسة ويشكل أداة قوية قائمة على الأدلة تدعم صانعي السياسات في سعيهم إلى النهوض بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وسيكون هذا التقرير متاحا لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط التجارية والمجتمع المدني، إضافة إلى عامة الجمهور؛

٣ - نقرر بأنه ينبغي أن يتضمن التقرير أدلة علمية بطريقة متعددة التخصصات، مع مراعاة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، لكي يعبر عن الطابع العالمي والمتكامل وغير القابل للتجزئة لخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضا في إطار نطاقه العالمي، النظر في البعد الإقليمي، إضافة إلى البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. وسيقدم التقرير إرشادات بشأن حالة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي من منظور علمي، مما سيساعد على معالجة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ويوفر دروسا مستفادة، مع التركيز على التحديات، ويتناول المسائل الجديدة والناشئة، ويبرز الاتجاهات والإجراءات الناشئة. وينبغي أن يركز التقرير أيضا على اتباع نهج متكامل وأن يدرس خيارات السياسة العامة بغية الحفاظ على التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وينبغي أن تتماشى هذه الخيارات مع خطة عام ٢٠٣٠ للاسترشاد بها في التنفيذ؛

التواتر

٤ - نقرر أن يصدر تقرير شامل ومتعمق كل أربع سنوات ليسترشد به المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة؛

٥ - نقرر أنه يمكن كل سنة دعوة العلماء الذين يعملون على إعداد التقرير إلى تقديم مدخلات علمية في المناقشة، بما في ذلك بشأن موضوع المنتدى، وذلك من أجل تعزيز تضافر عنصري العلم والسياسة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي يعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

المنهجية

٦ - نشدد على أنه ينبغي أن تكون المبادئ الرئيسية لتوجيه منهجية التقرير هي الموضوعية، والاستقلالية، والشفافية، والشمول، والتنوع، والتميز والنزاهة العلميان، والصلة بالسياسات. ويمثل التقرير نتاج حوار متواصل بين العلماء من جميع الميادين ذات الصلة بالتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، مع كفالة مشاركة متوازنة جغرافيا، وتقييم التقديرات الحالية، بما في ذلك التقارير ذات الصلة بالتنمية المستدامة الصادرة عن مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، إضافة إلى جمع معلومات متفرقة؛

٧ - نطالب لذلك، بإنشاء فريق مستقل من العلماء لصياغة تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي الذي يصدر كل أربع سنوات. ويتعين تأليف هذا الفريق المستقل من العلماء من ١٥ خبيرا، يمثلون مجموعة متنوعة من الخلفيات والتخصصات العلمية والمؤسسات، ويكفل التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وسيقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين هذا الفريق لكل تقرير للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي في مشاورات علنية وشفافة وشاملة مع الدول الأعضاء، بما في ذلك إمكانية تلقي الترشيحات من الدول الأعضاء. وسيبدأ هذا الفريق المستقل من العلماء أعماله في نهاية عام ٢٠١٦. وسيتلقى الدعم من فريق عمل، يشترك في رئاسته ممثل واحد عن كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، بدعم لوجستي من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وسيقوم فريق العمل بتنسيق المدخلات من مجموعة من الشبكات القائمة، التي تمثل الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويمكن أيضا أن تُنشر المدخلات سنويا على المنصة الإلكترونية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى؛

الصلة بالتقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة

٨ - نقر بالطابع المتميز للتقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة وتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وإن كان كل منهما يكمل الآخر، حيث يسهم كل منهما في المنتدى السياسي الرفيع المستوى من منظور مختلف. وسيسترشد المنتدى السياسي الرفيع المستوى بالتقرير المرحلي السنوي عن أهداف التنمية المستدامة، الذي سيعدّه الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بالاستناد إلى إطار المؤشرات العالمية والبيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية والمعلومات المجمّعة على الصعيد الإقليمي. أما تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي فسيغلب عليه الطابع العلمي والتحليلي بدرجة أكبر، وسيركز على تضافر عنصري العلم والسياسة، وسيسترشد به أيضا المنتدى السياسي الرفيع المستوى.